

العلاقات البريطانية مع ولاية تونس... محور متنامي في مواجهة فرنسا في البحر المتوسط  
(١٧٦٢-١٨٣٠)

أ.م.د. اياد تركان ابراهيم

جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية

[Avadtarkan@gmail.com](mailto:Avadtarkan@gmail.com)

الملخص

يهدف البحث الى بيان مستوى العلاقات التي تطورت بشكل كبير بين بريطانيا وولاية تونس في أواخر القرن الثامن عشر وحتى عام ١٨٣٠، وهو القرن الذي شهد نمو الامبراطورية البريطانية وتفوقها في أوربا مقابل ضعف وتراجع النفوذ الفرنسي في الحقبة التي أعقبت وفاة الملك لويس الرابع عشر، وتأثرت العلاقات بين الطرفين بالتنافس الذي كان مشتتاً بين القوى الأوروبية الكبرى في أوربا حيث انسحب الصراع الى مناطق النفوذ حول العالم ومنها الولاية موضوع البحث. حاولت بريطانيا قدر الامكان بسط نفوذها على ساحل شمال أفريقيا، مستفيدةً من علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية التي يحكم ولايتها تلك المناطق، وسعت بريطانيا الى تأمين تجارتها ومناطق نفوذها من خلال عقد التحالفات مع ولاية شمال أفريقيا في مسعى منها لإبعاد فرنسا قدر الإمكان عن المنطقة بالرغم من أن فرنسا هي الأقرب جغرافياً من منطقة شمال أفريقيا، ولذلك سعت بريطانيا لاستخدام ولاية تونس كأحد محاورها المهمة للتصدي للنفوذ الفرنسي.

**The British Relationships with province Tunis ...The Growing Centre in  
the Struggle with France in the Mediterranean (1762-1830)**

**Assist. Prof. Dr. Ayad Tarkan Ibrahim**

**Abstract**

This research aims to clarify the level of the relationships that has evolved tremendously between Britain and province Tunis in the late of eighteenth century to the year of 1830, the century that witnessed the growth of British Empire and its superiority in Europe and the fall the French power during the time period that follows the death of King Luis XVI, and the relationships between the two parties were influenced by the increasing conflict among the great European powers in Europe while the conflict was drawn into the spheres of influence around the World, including the province in question.

The British tried as much as possible to extend its influence over the coast of North Africa, benefited from its good relationships with Ottoman Empire which governs those provinces, Britain sought to secure its trade and spheres of influence through alliances with governors of North Africa in an effort to banish France as much as possible from the region although France is geographically the nearest to the region of North Africa, so Britain sought to use the province of Tunis as one of its important centers to counterattack the French influence.

المقدمة

لا تزال منطقة شمال أفريقيا وعلاقتها مع الدول الأوروبية مجالاً مهماً للبحث والدراسة، وتعود هذه الأهمية الى محورين أساسيين، الاول هو القرب الجغرافي لمنطقة شمال أفريقيا عن أوربا، والثاني هو الصراع المستمر الذي كان مندلاً بين

الدول الأوروبية لفرض النفوذ والهيمنة على تلك المنطقة واستعمارها، حتى انتهى هذا التنافس بالاتفاق الذي حدث بين تلك الدول الأوروبية أواخر القرن التاسع عشر وتقسيم مناطق النفوذ، ولذلك تأتي هذه الدراسة لكشف مرحلة تاريخية مهمة من التنافس الأوربي على وطننا العربي بشكل عام وعلى ولاية تونس العثمانية بشكل خاص.

تم تناول موضوع البحث من خلال محورين مهمين، تناول الاول العلاقات البريطانية مع ولاية تونس في المدة (١٧٦٢-١٧٩٨)، وفي هذا المحور توضيح لطبيعة العلاقات بين الطرفين منذ معاهدة الصداقة بينهما وحتى بدء الحملة الفرنسية على مصر وتهديد طرق المواصلات البريطانية في البحر المتوسط، في حين بين المحور الثاني العلاقات البريطانية مع الولاية في المدة (١٧٩٨-١٨٣٠)، حيث يبدأ المحور بتاريخ الحملة الفرنسية على مصر وينتهي بالاحتلال الفرنسي للجزائر، وخلال هذه المرحلة اشتد التنافس البريطاني-الفرنسي وازدادت معه الحاجة الى التفاهم مع ولاية تونس والتحالف معها.

**أولاً: العلاقات البريطانية مع ولاية تونس منذ معاهدة السلام والتجارة بينهما ١٧٦٢ وحتى غزو فرنسا لمصر ١٧٩٨:**  
كانت معاهدة السلام والتجارة الموقعة عام ١٧٦٢ بين بريطانيا وولاية تونس في عهد علي باي الثاني (١٧٥٩-١٧٨٢) مؤشراً على بداية مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات بين الطرفين، إذ ثبتت المصالح البريطانية التي تم الاتفاق عليها في المعاهدات السابقة، وألحقت بها بنود تؤكد حق بريطانيا بالاستيلاء على أي سفن معادية قد تتواجد في موانئ تونس (١).

وتبين هذه البنود الإضافية ان بريطانيا نجحت في فرض شروطها ورغباتها على ولاية تونس على الرغم من أن هذه الشروط تمس سيادة الباي على موانئها، حيث منحت المعاهدة لبريطانيا حق التصرف وكأن الولاية تابعة لها من خلال مصادرة السفن المعادية المتواجدة في موانئها وهي في الواقع ارض محايدة وتابعة الى الدولة العثمانية.  
ومن جهة أخرى توترت العلاقات الفرنسية مع الولاية بسبب جزيرة كورسيكا، حيث اشترت فرنسا تلك الجزيرة من الجنوبيين عام ١٧٧٠، الامر الذي عرقل مهمة التونسيين في أسر السفن الكورسيكية، وأدى ذلك الى نشوب الحرب مع فرنسا وقصف الاسطول الفرنسي مينائي بنزرت وسوسة في حزيران ١٧٧٠، وانتهى النزاع بتوقيع معاهدة بين الطرفين في أيلول من نفس العام (٢). ويؤكد هذا الحادث تفوق بريطانيا وفرنسا على ولايات شمال أفريقيا منذ منتصف القرن الثامن عشر، وأصبحت ولاية تونس تخشى من ردود أفعال الدول الأوروبية وتحديداً تلك الدولتين وتحسب حساباً لذلك نتيجة لتطور البحرية وتفوقها في أوربا (٣).

ومن الواضح ان بريطانيا كانت تواجه منافساً قوياً في ولاية تونس، ولاسيما بعد هجوم فرنسا على الولاية وفرض المعاهدة على الباي، كما ان الخناق بدأ يضيق بالولاية بعد ان حرمت من التعرض للسفن البريطانية والفرنسية وسفن جبل طارق وجزيرة مينورقة وكورسيكا وغيرها من المناطق التي تحالفت او انضمت الى بريطانيا وفرنسا بموجب تسويات بين الدول الكبرى او من خلال شراءها.

ومع تراجع مكانة فرنسا في أوربا خلال القرن الثامن عشر، إلا انها بقيت قوية في ولاية تونس وتمتلك نفوذاً تجارياً كبيراً، حيث كان تجار مرسيليا الفرنسيين وحدهم يسيطرون على ثلثي التجارة التونسية الخارجية مع أوربا عام ١٧٨٠، ولذلك سعى البريطانيون من خلال قنصلهم في تونس جيمس ترايل James Traill (١٧٦٦-١٧٨٧) الى حرمان فرنسا من هذه التجارة خلال السنوات اللاحقة (٤).

شهد عهد الباي حمودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤) إصلاحات مهمة لتطوير ولاية تونس، كما نشط الجهاد البحري ضد الدول التي لا ترتبط بمعاهدات مع الولاية مثل الدويلات الإيطالية تحديداً ولاسيما خلال الظروف القائمة في أوربا آنذاك بعد اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وبهذا الصدد يذكر القنصل البريطاني في تونس بيركنز ماجرا Perkins Magra

(١٧٩٣-١٨٠٣): "أن حمودة باشا كان يبني سياسته التجارية تجاه أوروبا على أساس الخلاف الذي كان بينها، ولم يكن يهدف من وراء ذلك تعزيز قوة التجارة الخارجية فقط وإنما إستعملها أيضاً كأداة للضغط على الدول الأوروبية وتحقيق غايته في فرض قوته وهيئته"<sup>(٥)</sup>.

وتعد سياسة حمودة باشا واقعية جداً وتتم عن قراءة صحيحة للوضع الأوربي، والذي كانت تعج به آنذاك الاضطرابات والحروب، مما يعطي لحمودة باشا القدرة على استخدام التوازنات بين الدول الاوربية في علاقاته الخارجية لخدمة أهدافه ومصالح ولايته.

تمتعت بريطانيا في عهد حمودة باشا، أسوة بفرنسا، بنسبة تخفيض في الضرائب الجمركية، حيث كانت تدفع ٣% منذ الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عام ١٧٥١، في حين دفعت باقي الدول الأوروبية ٥%، غير أن تجارة بريطانيا مع الولاية حتى ذلك الوقت لم تكن ذات أهمية، وإستمر التفوق التجاري الفرنسي حتى ذلك الحين، ولما زار الرحالة البريطاني ستانلي Stanley تونس عام ١٧٨٤ تأسف لما لاحظته من إزدهار التجارة الفرنسية مع تونس، فضلاً عن عدم وجود أي مؤسسة تجارية بريطانية في تلك الولاية، ومع حلول عام ١٧٨٨ بدأ الوضع يتغير بسرعة، وذلك لتولي سفن وتجار أجنب نقل البضاعة البريطانية تحت العلم البريطاني، وفي سنة ١٧٩٤ أبلغ القنصل البريطاني حكومته برغبة حمودة باشا بتقوية التجارة مع بريطانيا<sup>(٦)</sup>.

وكان للقنصل ماجرا دور كبير في تنمية النفوذ البريطاني في الولاية ومجاراة الفرنسيين فيها، ولم تكن مهمته سهلة نتيجة للتنافس الذي كان موجوداً منذ سنوات بعيدة بين القناصل الأجنب عموماً في ولايات شمال أفريقيا والذين كانوا يتسابقون لإرضاء الباي وكسب وده، وكان الوضع القنصلي في شمال أفريقيا معقداً في أوقات السلم وبالتأكيد فإن الامر يزداد تعقيداً في أوقات الحرب، وأدت أحداث الثورة الفرنسية الى حدوث تجاذبات بين الدول الأوروبية في القارة، وظهرت تكتلات موالية اما لفرنسا أو لبريطانيا الامر الذي إنعكس على الوضع في تونس، حيث سادت اجواء التنافس والصراع بين بريطانيا وفرنسا على كسب النفوذ والسيطرة على الولاية<sup>(٧)</sup>، وحاولت تونس اتخاذ موقفاً محايداً خلال بدء الصراع بين الطرفين بالرغم من انها مكبله بقيود المعاهدات الموقعة معهما<sup>(٨)</sup>.

ويحلول نهاية القرن الثامن عشر تجددت عمليات الجهاد البحري التي قام بها الاسطول التونسي في البحر المتوسط، وذلك بسبب إشغال أوروبا في احداث الثورة الفرنسية والحروب النابليونية (١٧٩٩-١٨١٥)<sup>(٩)</sup>.

وتعد هذه الخطوة تأكيد لكلام القنصل البريطاني في وقت سابق حول استغلال الباي للتناقضات بين الدول الأوروبية ليحقق أهدافه ومصالحه، سواء بالتعامل التجاري مع بريطانيا وفرنسا أو من خلال تنشيط حملات الجهاد البحري ضد السفن المسيحية المارة في البحر المتوسط .

وفي ١٦ كانون الثاني ١٧٩٣ أرسل قنصل بريطانيا في تونس ماجرا رسالة الى حكومته حثها فيها على ضرورة إرسال الاسطول لإظهار مقدرته العسكرية ولضمان إحترام الباي للسفن البريطانية بعد أن تراجعت التجارة البحرية من عمليات الجهاد البحري، وذكر القنصل أن جميع الدول الأوروبية ترسل أساطيلها للغرض ذاته بين الحين والآخر ما عدا دولتي السويد والدانمارك اللتين وجدتا في استمرار تقديم الهدايا الى تونس خير طريقة في إستمرار الصداقة مع الباي، وفي ٧ حزيران من العام نفسه بعث القنصل ذاته يعلم حكومته بتفاقم قوة رياس البحر التونسيين الى حد جعلهم أسياد البحر المتوسط بلا منازع، ويؤكد أن سبب تعاضم تلك القوة يرجع الى أمرين هما كفاءة باي تونس وطموحه من جهة، وثروة تلك البلاد المتزايدة بسبب إزدهار الزراعة والتجارة والثروات والاعمال بشكل لم يسبق له مثيل في تونس من جهة ثانية<sup>(١٠)</sup>.

وحسب كلام القنصل يبدو أن المشاكل والحروب الاوربية التي نتجت عن الثورة الفرنسية كان لها أثراً واضحاً في تغيير المعادلة في شمال أفريقيا، حيث إنشغلت بريطانيا ومعها الدول الاوربية بتلك المشاكل مما فسح المجال أمام حمودة

باشا ليعيد تنشيط الحملات البحرية لإسطوله ضد السفن المسيحية ويستفيد من إيراداتها لتطوير ولايته، وذلك يتم عن نكاه وحكمة وسياسة رشيدة تمتع بها الباي ومساعديه.

إزداد إهتمام بريطانيا بالعلاقات التجارية مع تونس بالتزامن مع تزايد الصراع البريطاني-الفرنسي في أوروبا، ولقي البريطانيون تعاوناً من قبل تونس أكثر من كل ولايات شمال أفريقيا الأخرى<sup>(١١)</sup>، وكان هدف البريطانيين من ذلك الرغبة في مزاحمة فرنسا في أسواق البحر المتوسط وشمال أفريقيا، وقطع الإمدادات الغذائية عليها وعلى جيوشها في أوروبا، ونظراً لإزدهار التجارة الفرنسية مع تونس منذ زمن طويل وجد الباي أن تلك السياسة البريطانية مناسبة له لخلق توازن بين الدولتين في الولاية وتوجيه العلاقة مع فرنسا لما يخدم مصالحه، في الوقت الذي أحكمت فيه بريطانيا سيطرتها على البحر المتوسط<sup>(١٢)</sup>.

أرسل الباي سفينتين محملة بالقمح الى ميناء طولون الفرنسي، بالرغم من البرود الذي أصاب العلاقة بين الطرفين بعد قيام الثورة الفرنسية ومساعي الباي نفسه للتقليل من نفوذ فرنسا في ولايته، ولاحظ القنصل البريطاني ماجرا استمرار التعاون التجاري بينهما ولذلك إقترح على حكومته في ٣١ تموز ١٧٩٣ إحتلال موانئ تونس وإيقاف أمدادات الحبوب الى فرنسا، وبذلك يتحقق هدفان لبريطانيا الأول هو إزدهار التجارة البريطانية في تونس من ناحية، والثاني تجويع الجيوش الفرنسية المحاربة في أوروبا من ناحية أخرى<sup>(١٣)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن حمودة باشا لم يعلن القطيعة التامة مع فرنسا أبان أحداث الثورة، ومن المحتمل أن الباي باع القمح الى فرنسا بأسعار عالية وهذا ما ينطبق مع توجهاته الجديدة آنذاك في الاستفادة من ظروف الحرب القائمة في أوروبا، وربما هذا ما يفسر تساؤل القنصل البريطاني أثناء مراسلته لحكومته.

ويبدو أن الحكومة البريطانية أخذت بمقترحات قنصلها في تونس، حيث أرسل قائد الاسطول البريطاني في البحر المتوسط الأدميرال سامويل هود Samuel Hood (١٧٢٤-١٨١٦) في حزيران عام ١٧٩٣ بعض من سفنه الى تونس، ليبلغ الباي بضرورة وقف شتى أنواع العلاقات مع فرنسا، لكن السفن البريطانية تراجعت عندما وصلت الى الموانئ التونسية بسبب وجود سفن فرنسية مرابطة هناك في المياه التونسية والتي تعتبر محايدة<sup>(١٤)</sup>، وفي تشرين الأول وبينما كان هود مرابطاً بالقرب من ميناء طولون الفرنسي الذي احتله البريطانيون آنذاك، أعاد إرسال مجموعة من السفن البريطانية المجهزة بالمدافع بقيادة العميد في البحرية الملكية روبرت لنزي Robert Linzee (١٧٣٩-١٨٠٤) الى تونس للقبض على السفن الفرنسية الموجودة في الموانئ التونسية أو تدميرها وإقناع الباي بالتحالف مع بريطانيا، لكن الباي حمودة رفض السماح لهم بإنتهاك مياهه الإقليمية وأبلغهم بوقفه على الحياد، ولكنه في الواقع أدرك جدية بريطانيا في مساعدتها لطرد فرنسا من ولايته<sup>(١٥)</sup>.

يؤكد ما قام به هود أن فرنسا كانت تعتمد على موانئ ولاية تونس في تزويدها بقسم مهم من المواد الغذائية والمؤن خلال مدة الحرب، لكن موقف الباي في رفض الاعتداء على السفن الفرنسية في مياهه الإقليمية يؤكد رغبته في إتخاذ موقف الحياد من الصراع بين الدولتين، وعلى بالرغم من أن معاهدة عام ١٧٦٢ تمنح الحق لبريطانيا بمصادرة السفن المعادية في الموانئ التونسية لم يتخذ البريطانيون أي اجراء لمعاينة الباي لعرقلة تنفيذ بنود المعاهدة في الوقت الذي كانوا فيه قادرين على ذلك، وربما لرغبتهم في عدم دفعه باتجاه التحالف مع فرنسا أو حاجتهم للتفاهم معه.

فشل لنزي في إخراج الباي من حياده والانضمام الى بريطانيا في حريها ضد حكومة الثورة في فرنسا، ولما كانت القوات البحرية البريطانية مشغولة بالحرب مع فرنسا لم يكن القرار بشن الحرب على تونس مفيداً في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحتل ميناء طولون الفرنسي ويرابط القسم الأكبر من اسطولها البحري هناك، وفي ١٩ كانون الأول ١٧٩٣ إضطر البريطانيون للإنسحاب من ميناء طولون ليعود تحت سيطرة الفرنسيين بعد الحملة التي قادها نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte (١٧٦٩-١٨٢١) لتحرير الميناء ما أفسح المجال لبريطانيا لحل مشاكلها مع الباي<sup>(١٦)</sup>.

ومن جهة أخرى توترت علاقات الباي مع بريطانيا بسبب أسر بحارة تونس لسفن تابعة لجزيرة كورسيكا، فضلاً عن مشاكل مالية أخرى تتعلق بالتجارة بين الطرفين والضريبة المفروضة عليهم، وفي الضفة الأوربية المقابلة من البحر المتوسط كانت جزيرة كورسيكا قد انفصلت عن فرنسا في المدة (١٧٩٤-١٧٩٦) وأعلنت تبعيتها لبريطانيا، الامر الذي ترتب عليه إعتبار الكورسيكيين مواطنين بريطانيين<sup>(١٧)</sup>، وتعثرت المفاوضات بين الباي وبريطانيا حول هذه المسألة الى الحد الذي إضطر فيه ماجرا الى مغادرة تونس لعدة شهور، ولنفس الأسباب التي ذكرناها سابقاً لم يكن الوقت مناسب لبريطانيا لتعلن الحرب على الباي فإتفق الطرفان على تأجيل البحث في هذا الموضوع لمدة ستة أشهر، وفي ١٩ من تشرين الأول ١٧٩٦ انسحب البريطانيون من جزيرة كورسيكا ودخلها الفرنسيون لتعود تبعية مواطنيها الى فرنسا مرة أخرى الامر الذي أزال سبب الخلاف بين الطرفين حول هذا الموضوع<sup>(١٨)</sup>.

أدى الانسحاب البريطاني الى خسارة قاعدة استراتيجية مهمة في البحر المتوسط وقريبة من الحدود والشواطئ الفرنسية، وبذلك لم يتبقى للبريطانيين سوى قاعدة جبل طارق والتي ربما تتعرض للتهديد في حال دخلت اسبانيا الحرب الى جانب فرنسا، ولذلك أدركت بريطانيا أهمية موقع ولاية تونس كحليفة لها في تلك الأثناء.

وفي آيار ١٧٩٦ توجه محمد خوجه مبعوث الباي الى بريطانيا للتفاوض بشأن ما تعرضت له السفن الكورسيكية، وابرام اتفاق جديد بخصوص السفن الفرنسية التي تزور ميناء حلق الوادي التونسي ومطالب البريطانيين بمنعها، وللتباحث بشأن تأخر البريطانيين في دفع بعض المستحقات المالية المترتبة عليهم للباي، وتطلبت مهمة محمد خوجه المرور بفرنسا لإجراء مباحثات ضرورية وبعدها توجه الى بريطانيا، لكن مبعوث الباي لم يلق في لندن ما يليق به من الحفاوة والتكريم، بالرغم من تأكيدات القنصل ماجرا بوجوب المبالغة في تكريم المبعوث التونسي كما فعلت فرنسا معه، وفي النهاية لم تتجح مهمة محمد خوجه في لندن وترتب على ذلك توتر العلاقات التونسية مع بريطانيا بضعة شهور<sup>(١٩)</sup>.

وربما كان الجفاء الذي وجده محمد خوجه يعود الى زيارته لفرنسا أو توسطه لدى البريطانيين بشأن السفن الفرنسية، وكذلك إصراره على حياد ولايته وهو ما لا يروق لبريطانيا التي كانت تريد تحشيد المزيد من الحلفاء في أوروبا وخارجها للوقوف بوجه النظام الجمهوري في فرنسا ضمن مساعيها للقضاء على الجمهورية الفرنسية الفتية، والحياد الذي تمسك به الباي يتناقض أيضاً مع اتفاقية عام ١٧٦٢ بين الطرفين.

وفي تلك الأثناء نجحت فرنسا في جذب اسبانيا لمعسكرها والتحالف معها، الأمر الذي جعلها في مواجهة مع بريطانيا واسطولها، وفي ١٤ شباط ١٧٩٧ حدثت معركة بحرية هزم فيها الاسطول الاسباني أمام الاسطول البريطاني قرب السواحل البرتغالية في منطقة كيب سانت فنسنت Cape of St Vincent ، وأدت هذه المعركة دوراً هاماً في تحسين العلاقات البريطانية مع تونس، لأن بريطانيا كانت بحاجة الى التحالف مع كل ولايات شمال أفريقيا لتطويق فرنسا ومنع الحلفاء والامدادات عنها ولدعم القاعدة العسكرية البريطانية في جبل طارق، واستطاعت بريطانيا الحفاظ على صداقتها مع حكام شمال أفريقيا على حساب النفوذ الفرنسي الذي بدا بالتراجع تدريجياً<sup>(٢٠)</sup>.

ثانياً: العلاقات البريطانية مع الولاية منذ عام ١٧٩٨ وحتى غزو فرنسا للجزائر ١٨٣٠:

إزدادت حدة الصراع ما بين بريطانيا وفرنسا بعد أن أرسلت الأخيرة حملة لاحتلال مصر عام ١٧٩٨، في مسعى منها لقطع الطريق على التجارة البريطانية الى الهند وللمركز في شرق البحر المتوسط، وبعد هذا التطورات الخطيرة أكد قائد الاسطول البريطاني في البحر المتوسط الأدميرال نيلسون Admeral Nelson (١٧٥٨-١٨٠٥) على القنصل البريطاني في تونس ماجرا في رسالة مؤرخة في شهر شباط ١٧٩٩ قائلاً ما نصه: "مهمتك الشاقة هي الحفاظ على مزاج جيد للباي تجاه بريطانيا، وحثه على التصرف بفاعلية ضد عدونا المشترك، لأنه يستحق الكثير من المديح والاستحسان..."<sup>(٢١)</sup>.

ومن رسالة نلسون يتضح مدى إهتمام بريطانيا بتطوير علاقتها مع تونس، وهي العلاقة التي أثرت على مجرياتها حروب الثورة الفرنسية في أوروبا وخارجها، وتستوقفنا عبارة "مهمتك الشاقة" التي وصفت صعوبة فصل الباي عن فرنسا نهائياً لاسيما بعد احتلال فرنسا لمصر وتمركزها شرق البحر المتوسط وتهديدها لطرق المواصلات والتجارة البريطانية.

وفي مساعيها لكسب ولاية تونس بعد التطورات الأخيرة، أدت بريطانيا دوراً مهماً في حل الخلافات بينها وبين الدول الأوروبية الأخرى، إذ ساهمت في المفاوضات بين الباي من جهة والبرتغال وسردينيا وصقلية من جهة أخرى، وتوجت هذه المفاوضات بإتفاق الباي على هدنة لمدة ثلاث سنوات مع البرتغاليين، وكتب وزير الخارجية الفرنسي شارل موريس تاليران Charles Mauris Talleyrand (١٧٥٤-١٨٣٨) في ٢١ آب ١٧٩٩ الى سفيره في تونس جاك دفوا Jacques Devoize (١٧٤٥-١٨٣٢) معلقاً على نشاطات بريطانيا المعادية لفرنسا في تونس حيث قال: "إن هذه المعاهدات هي لتوفير الامن لتلك الدول التي تساعد البريطانيين في حصار الفرنسيين الذين يحتلون مالطا". أدت الإجراءات البريطانية الى تراجع مكانة فرنسا كشريك تجاري رئيسي لتونس، ففي عام ١٧٨٠ كان هناك ١٥٠ سفينة تجارية في العام تبحر بين تونس ومرسيليا، في حين إنخفض هذا العدد عام ١٧٩٩ الى ٢٨ سفينة فقط، وبذلك لم تعد فرنسا القوة المهيمنة في البحر المتوسط ولايات شمال أفريقيا (٢٢).

لكن نلسون مع ذلك كان معترضاً على مسألة نشاط البحارة التونسيين في البحر المتوسط أو ما اسماه بالقرصنة، وطالب بضرورة وضع حد لها من قبل الدول الأوروبية الكبرى والمؤثرة في المنطقة حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة، لاسيما وان بعض البحارة في شمال أفريقيا لا يحترمون أحياناً المواثيق التي تخص السفن الحليفة لبريطانيا، وأرسل نلسون في ٢٦ تشرين الثاني ١٧٩٩ رسالة بهذا الخصوص الى حمودة باشا لم تخلو من عبارات التمجيد والمدح للباي مطالباً إياه بالمزيد من الجهود للحد من التعرض للسفن الأوروبية الحليفة والتي تقاوم مع بريطانيا عدواً مشتركاً (٢٣).

أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا في آيار ١٨٠٠ كرد فعل على إحتلال فرنسا لمصر، وانضمت الى التحالف الأوربي الثاني الذي شكلته بريطانيا ضد فرنسا الجمهورية، ووصل فرمان بهذا الخصوص الى ولاية تونس في نفس الشهر، واستغلت بريطانيا الوضع لدفع ولاية تونس نحو مزيد من العداء بإتجاه فرنسا، وبالفعل أعلن الباي الحرب على فرنسا وإحتجز القنصل الفرنسي دفوا (٢٤)، وأصبحت تونس الممول الرئيس بالمواد الغذائية للقوات البريطانية في جزيرة مالطا التي احتلها البريطانيون في أيلول ١٨٠٠ وأخرجوا الفرنسيين منها وجزيرة مينورقة التي تمركز بها البريطانيون منذ معاهدة اوترخت عام ١٧١٣، كما قدمت بريطانيا الى الباي مساعدات عسكرية في اطار التعاون بينهما الذي تزايد بشكل واضح خلال تلك المدة (٢٥).

أدى تمركز البريطانيين في مالطا الى ظهور مرحلة جديدة من تاريخ الهيمنة البريطانية في حوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا، وأدى قرب قواعد الاسطول البريطاني من موانئ ولاية تونس الى تفوق بريطانيا في تلك الولاية على حساب فرنسا، وكان حمودة باي مدركاً لهذه التطورات وبراقتها بدقة، وترتب على التطورات الأخيرة أن أصبح تجار مالطا رعايا بريطانيين يتمتعون بنفس الحقوق التي نصت عليها المعاهدات المبرمة بين ولاية تونس وبريطانيا، وهذا يعني أن تصبح مالطا الشريك التجاري الأبرز لتونس في تلك المرحلة.

توقف رياس البحر التونسيين عن استهداف مالطة وأسر سفنها بعد أن خضعت الجزيرة الى بريطانيا، وأضطر باي تونس أن يعامل المالطيين كمواطنين بريطانيين، وأكد نيلسون مجدداً في رسالة الى نائب القنصل كلارك Clark مؤرخة في ٢ نيسان ١٨٠٤، يعلمه بإبلاغ حمودة باشا أن بريطانيا العظمى مهتمة أن يعامل الباي من الآن فصاعداً المالطيين كمواطنين بريطانيين، وهذا يعني عدم التعرض لهم ولسفنهم بكل حال من الأحوال، وحذر نلسون من أن أي إهانة للعلم البريطاني سيعتبره عملاً معادياً (٢٦).

كان نيلسون يمثل وجهة النظر البريطانية المتشددة تجاه أنشطة الجهاد البحري في البحر المتوسط، ولم يترك فرصة الا وعبر عن انزعاجه من هذا الامر لكونه يضر بأمن السفن التجارية للدول الحليفة لبريطانيا، وكذلك يؤمن لحكام شمال أفريقيا دخلاً كبيراً سيدفع هؤلاء الحكام لتحدي قوة بريطانيا في المستقبل وتهديد تجارتها.

وإعتمد البريطانيون على ولايتي تونس وطرابلس في تزويد جزيرة مالطا بالمواد الغذائية الضرورية، حيث كانت الولايتين تزود مالطا ما نسبته ٨٨% من الماشية، وساهم هذا التطور المهم في تزايد نفوذ القنصل البريطاني في تونس، لكن المشاكل ظهرت من جديد بين الطرفين حول مصير الأسرى المالطيين الذين أسره بحارة تونس قبل خضوع الجزيرة الى بريطانيا، إلا أن البريطانيين إقتنعوا فيما بعد بأن عملية الأسر تمت قبل احتلالهم للجزيرة، ومن الجدير بالذكر ان القنصل البريطاني في تونس ماجرا كان معجباً بقوة شخصية حمودة باي، وإتضح ذلك في رسالته الى حكومته المؤرخة في ٤ كانون الاول ١٨٠١ حيث أشار فيها الى أن باي تونس له من البداهة والبصيرة أكثر من أي شخص تعامل معه القنصل في حياته (٢٧).

هدأ الصراع في أوروبا مؤقتاً بين بريطانيا وفرنسا بعد توقيع صلح اميان في ٢٥ آذار ١٨٠٢، والذي سمح للفرنسيين بالانسحاب من مصر، وانعكس الأمر على علاقة الدولتين مع الولاية، حيث عادت علاقة فرنسا مع الباي والذي حاول الحفاظ على علاقة ودية مع الطرفين من خلال إقامة علاقات متوازنة مع كليهما دون الميل الى أحدهما، وحتى بعد أن عادت الحرب من جديد بين الدولتين نتيجة عدم التزامهما ببند معاهدة اميان، حاول الباي الحفاظ على نفس المستوى من الحياد في علاقاته مع القوتين الكبرى في البحر المتوسط (٢٨).

إستمرت ولاية تونس في تزويد الاسطول البريطاني في البحر المتوسط وجزيرة مالطا بالماشية والمواد الغذائية، وفي بداية عام ١٨٠٣ عاد القنصل ماجرا الى بريطانيا تاركاً القنصلية في رعاية نائب القنصل هنري كلارك Henry Clark (١٨٠٣-١٨٠٤)، الى ان تم تعيين قنصل جديد مطلع عام ١٨٠٤ هو ريتشارد اوغلاندر Richard Oglander (١٨٠٤-١٨٢٤) (٢٩).

تجددت الحرب بين بريطانيا وفرنسا بعد فشل صلح اميان، وبالطبع سيؤدي تجدد الحرب الى إعادة ترتيب وضع العلاقات البريطانية-التونسية بما يتلائم مع التطورات الجديدة، وتحالفت اسبانيا في هذه المرحلة مع فرنسا ليشكل اسطولي الدولتين حشداً بحرياً كبيراً كان يستعد للهجوم على الجزر البريطانية، وبدأت السفن الاسبانية بمهاجمة السفن التجارية التي تنقل الماشية والحبوب الى جبل طارق للضغط على بريطانيا، وأضرت هذه الهجمات بالتجار التونسيين أيضاً، وبعد هذه التطورات الخطيرة أرسلت الحكومة البريطانية برقية عاجلة الى القنصل البريطاني العام في تونس أوغلاندر في ١١ حزيران ١٨٠٤، تؤكد عليه بضرورة إبلاغ حمودة باشا بأن بريطانيا الآن في حالة حرب مع اسبانيا، وأوصت البرقية القنصل العام ان يحث الباي على مهاجمة السفن الاسبانية والاستيلاء عليها وتعطيل تجارتها (٣٠).

ومن الواضح أن بريطانيا التي كانت تعترض على نشاط رياس البحر التونسيين وتعرضهم للسفن المسيحية إستغلت نشاط هؤلاء البحارة في تنفيذ مصالحها في مهاجمة الاسبان، وهذا مؤشر لتناقض السياسة البريطانية وتبنيها لمفهوم المصالح أولاً وليس المبادئ.

ويبدو أن تزايد نشاط البحارة التونسيين في عملياتهم للتعرض للسفن الاسبانية والمسيحية قد أقلق البريطانيين، ونتيجة لذلك ظهرت مجدداً دعوات لتحديد أنشطة تونس البحرية في البحر المتوسط، وبهذا الصدد كتب القنصل البريطاني أوغلاندر في ١٩ أيلول ١٨٠٥ الى حكومته قائلاً: "أن القرصنة التونسية ضد الدول المسيحية أمر ليس من السهل إيقافه"، وبنى القنصل حكمه على أمرين أولهما عدم اتفاق الدول الأوروبية لوضع حد لهذه العمليات بسبب انشغالهم بالحروب النابليونية وإستغلال باي تونس لهذه الأوضاع، والأمر الثاني هو الكره الذي يحمله التونسيون لكل الأوربيين (٣١). لكن بريطانيا هنا تمكنت من توجيه نشاط رياس البحر التونسيين لمصلحتها وضد أعدائها.

بدأت مرحلة جديدة من العلاقات البريطانية-التونسية بعد هزيمة الاسطول الفرنسي والاسباني أمام الاسطول البريطاني في معركة الطرف الأغر في ٢١ تشرين الأول ١٨٠٥، وأصبحت مياه البحر المتوسط تحت سيطرة البريطانيين بعد تحطم وهزيمة أساطيل أعداءها، وتعد هذه المعركة نقطة تحول كبيرة في تاريخ الهيمنة البريطانية على البحر المتوسط وشمال أفريقيا إذ أصبحت بعدها القوة البحرية الرئيسية في المنطقة<sup>(٣٢)</sup>. ومن جهة أخرى اقتصر عمليات الجهاد البحري بعد معركة الطرف الأغر على مهاجمة أعداء بريطانيا ومحاصرتهم وتحديداً الاسبان، ولكن البحارة التونسيين إستغلوا الوضع كما يبدو لتوسيع نشاطهم وللتعرض للدول الاوربية الصغيرة والاستيلاء على سفنها<sup>(٣٣)</sup>.

بدأت تجارة تونس الخارجية بالانفتاح تدريجياً على حساب فرنسا منذ بدء أحداث الثورة الفرنسية، ولكن مع حلول القرن الثامن عشر بدأ هذا الانفتاح يزداد وضوحاً وأخذت بريطانيا منه حصة الأسد، وذلك بسبب وجود البريطانيين في جزيرة مالطا خلال تلك الحقبة، ثم انتصارهم على الاسطول الفرنسي-الاسباني عام ١٨٠٥، فضلاً عن الحصار الذي فرضه الاسطول البريطاني على الموانئ الفرنسية وموانئ حلفاءها بسبب فرض فرنسا للحصار القاري على بريطانيا عام ١٨٠٦، وأغلق الفرنسيون جميع الموانئ الأوربية التي يسيطرون عليها بوجه التجارة البريطانية مما أدى الى أن تعتمد بريطانيا بشكل أكبر على علاقاتها التجارية مع ولايات شمال أفريقيا ومنها ولاية تونس، وأدى ذلك الى تغيير وجهة التجارة التونسية من مرسيليا الى مالطا فكان البريطانيون بحاجة الى تموين قاعدتهم العسكرية هناك بالمواد الغذائية اللازمة من ولايات شمال أفريقيا، ولذلك إهتموا بولاية تونس بسبب قربها من الجزيرة من جهة ولحرمان فرنسا من تجارة الولاية من جهة ثانية<sup>(٣٤)</sup>، وزود الباي جزيرة مالطا بالحبوب التونسية مقابل الأسلحة والمدافع البريطانية الصنع، وترتب على ذلك أن أصبح التجار البريطانيون لهم الحظوة لدى الباي في قصره في باردو<sup>(٣٥)</sup>.

كان الانفتاح التجاري التونسي مع بريطانيا واقعياً الى حد كبير، وجاء هذا التحول المذكور أعلاه في الوقت المناسب إذ كان الباي يبحث عن دولة ليوازن علاقته بفرنسا معها، وكذلك إستغل الباي الحروب القائمة بين الطرفين لنفس لغرض، اما بريطانيا فقد وجدت أن السيطرة على تجارة تونس يحرم فرنسا منها بعد أن ضيق البريطانيون الخناق على التجارة الفرنسية في البحر المتوسط منذ الحملة على مصر.

إهتم حمودة باشا بتنمية التجارة في ولايته، وأصبحت لتونس مكانة تجارية مرموقة بفضل موقعها الجغرافي المتميز، ونقص في الوقت نفسه عدد سفن الاسطول الحربي التونسي بسبب تطور الأساطيل الأوربية وتفوقها تقنياً وبالتالي لا جدوى من الدخول في حروب بحرية خاسرة معها، وساهمت ظروف الحروب النابليونية في تعزيز مكانة ولاية تونس التجارية وتنمية اقتصادها لكونها سوقاً مهمة للمواد الغذائية والماشية التي تحتاجها أوربا المتحاربة ويحتاجها الاسطول والقواعد البريطانية في البحر المتوسط<sup>(٣٦)</sup>.

توترت العلاقات البريطانية-العثمانية أواخر عام ١٨٠٦ بسبب تعاون العثمانيين مع فرنسا، حيث وعد امبراطور فرنسا نابليون بوناپرت السلطان سليم الثالث (١٧٦١-١٨٠٨) بمساعدته في استعادة الاقاليم الاوربية التي فقدها وبالمقابل حصر السلطان فتح المضائق للسفن الحربية الفرنسية فقط وإلغاء الامتيازات الممنوحة لروسيا، ضغطت بريطانيا على الدولة العثمانية لقطع العلاقات مع فرنسا وطرد السفير الفرنسي الكونت سيباستيانى Count Sebastiani ، وبعد رفض السلطان أعلنت بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية ودمر اسطولها الاسطول العثماني في بحر مرمره في ١٩ شباط ١٨٠٧<sup>(٣٧)</sup>.

أقلققت هذه التطورات بريطانيا بشأن مصالحها في ولاية تونس، وخشية أن يتكرر ما حدث بعد احتلال فرنسا لمصر وإصدار السلطان أوامره لولائه في شمال أفريقيا بإعلان الحرب على فرنسا، ولتلافي أمر مماثل أبلغ قائد الاسطول البريطاني في البحر المتوسط الأدميرال كاثبرت كولنجوود Admeral Cuthbert Collingwood (١٧٤٨-١٨١٠) القنصل البريطاني في تونس اوجلاندر في ٤ نيسان ١٨٠٧ بإعلام حمودة باشا أنه في حال حدوث أي أعمال عدائية بين



الدولة العثمانية وبريطانيا فإن حكومته حريصة على التأكيد على الصداقة مع ولاية تونس والمحافظه عليها، وبلا شك ان الدولة العثمانية قد ابلغت ولاياتها بالحرب القائمة مع بريطانيا لكنها لم تبلغها بإعلان الحرب عليها هذه المرة (٣٨).

أصبح وضع بريطانيا القنصلي في تونس وولايات شمال أفريقيا العثمانية حرجاً للغاية في ظل التطورات الأخيرة، وبالرغم من هيمنة إسطولها على البحر المتوسط بعد الحملة الفرنسية على مصر وتمركزها في قاعدتها الجديدة في مالطا وانتصارها البحري في معركة الطرف الأغر، إلا أنها كانت بحاجة الى السلام مع تونس وولايات شمال أفريقيا الأخرى للحفاظ على تجارتها مع تلك الأقاليم وهو أمر مقلق بالنسبة لها، وبالتأكيد كانت لبريطانيا مخاوف من قيام فرنسا باسترجاع مكائنها ونفوذها في المنطقة خلال الحرب البريطانية-العثمانية، أما سبب عدم صدور فرمان الى ولايات شمال أفريقيا لإعلان الحرب فربما يعود الى ضعف الدولة العثمانية وخشيتها المزيد من ردود أفعال الاسطول البريطاني.

كانت تونس من الشركاء البارزين لبريطانيا اثناء فرض الحصار القاري عليها من قبل فرنسا، وعندما أغلق نابليون الموانئ الإيطالية أمام بريطانيا إزداد إعتمادهم على تونس لتمويل جزيرة مالطا وإسطولهم في البحر المتوسط، ومع تزايد النفوذ البريطاني في تونس على حساب النفوذ الفرنسي، كتب القنصل الفرنسي دفوا الى حمودة باشا في ٨ كانون الأول ١٨٠٨ معاتباً إياه على ممارسات السفن البريطانية المعادية للسفن الفرنسية في ميناء حلق الوادي دون احتجاج أو اعتراض من قبله، ورغم أن هذا الميناء يعد محايداً وليس ميناءً فرنسياً فلا يحق للبريطانيين أن يتعرضوا للسفن الفرنسية فيه، لكن الباي الذي كان مستقيماً من الإيرادات الهائلة التي يحصل عليها من الجمارك والتجارة مع مالطا لم يصغ لشكوى دفوا مطلقاً، فضلاً عن قرب ولايته من القاعدة البريطانية في مالطا والاسطول البريطاني الذي يجوب البحر المتوسط في الوقت الذي كانت فيه فرنسا محاصرة داخل أوربا (٣٩).

سعى حمودة باشا الى زيادة تعاونه مع بريطانيا إذ أرسل سفارة الى لندن عام ١٨١٠ برئاسة محمود الجولي، الذي أصبح ممثل تونس المقيم في مالطا في المدة (١٨١٠-١٨١٣) (٤٠)، وكانت سفارة ناجحة تمخض عنها تعاون كبير بين تونس وبريطانيا وتم الاتفاق على بناء سفن وصنع آلات حربية للاسطول التونسي الذي قلص أعماله في الجهاد البحري الى حد كبير منذ مطلع القرن التاسع عشر، ووقع الجانبان على اتفاقيات تجارية والتي نصت على دخول البضائع البريطانية مقابل دفع ضريبة كمركية نسبتها ٣% من تلك البضائع، وهو ما كان متفق عليه بين الطرفين في اتفاقيتهما السابقة (٤١).

أصبح التفوق البريطاني في ولاية تونس واضحاً جداً للجميع، وأكد ذلك نائب القنصل الفرنسي في تونس بيلون Billon عندما كتب الى وزير الخارجية الفرنسي دوق بسانو Duke of Bassano في ١٢ أيار ١٨١١ قائلاً: "يبدو ان تجارة تونس مع فرنسا ستتوقف تماماً" (٤٢). وكلام القنصل الفرنسي يؤكد تراجع مكانة فرنسا والذي بدأ مع اندلاع الثورة الفرنسية وظهور أطماع فرنسا الاستعمارية في المنطقة منذ الحملة على مصر، وربما كان للموقف البريطاني من الحملة على مصر دور مهم في تقرب الباي من البريطانيين على حساب الفرنسيين، او أن الباي لاحظ التفوق البريطاني فإختار الوقوف مع الأقوى.

أدى اندلاع الحرب الايبيرية The Peninsular War (١٨٠٧-١٨١٤) في اسبانيا والبرتغال الى نزول القوات البرية البريطانية لتقاتل الفرنسيين في البرتغال ثم تقدمت تدريجياً باتجاه اسبانيا، وترتب على ذلك المزيد من الطلب على الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، وفي ١١ كانون الاول ١٨١١ كتب السفير البريطاني في البرتغال شارل ستيوارت Charles Stuart (١٧٧٩-١٨٤٥) الى القنصل البريطاني في تونس اوغلاندر يوصيه بتشجيع التجار التونسيين لبيع الحبوب الى البرتغال، لأن الحروب دمرت المحاصيل الزراعية هناك، وبنهاية العام كان اوغلاندر قد امن كميات كبيرة من القمح التونسي الى القوات البريطانية في البرتغال، وهذا دليل آخر على أهمية تونس لدى البريطانيين خلال الحرب الايبيرية، وطلب ستيوارت من أوغلاندر بذل جهوده لدى الباي لإرسال المزيد من الحبوب الى لشبونة لدعم المجهود

الحربي البريطاني، وفي بريطانيا أيضاً كان انتاج الحبوب سيئاً وهذا يعني ان إعتقاد القوات البريطانية في البرتغال سيكون على ولايات شمال أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية كمصادر لتوريد الحبوب والمواد الغذائية، وبعد اندلاع الحرب البريطانية-الأمريكية في ١٨ حزيران عام ١٨١٢ إعتدت بريطانيا بشكل كلي على شمال أفريقيا<sup>(٤٣)</sup>.

كان بدء الحرب الايبيرية يعني توقف جميع العمليات التي كان يقوم بها الاسطول التونسي ضد الاسبان لأنهم أصبحوا حلفاء بريطانيا ضد فرنسا في تلك الحرب، وهذا يعني المزيد من القيود البريطانية على البحارة التونسيين الذين تصرفوا بحرية نوعاً ما خلال المدة التي سبقت الحرب الايبيرية.

وفي ظل التطورات الجديدة في أوروبا أبدى البريطانيون رغبتهم بتجديد تحالفهم مع الولاية، وبعد جولة مباحثات بينهما أبرم الطرفان معاهدة في ٢ أيار ١٨١٢، وقع عليها كل من حمودة باشا ومساعد القنصل البريطاني روبنسون Robison ومساعد ادميرال الاسطول البريطاني في البحر المتوسط السير توماس فرنسيس فريمنتل Sir Thomas Francis Fremantle (١٧٥٦-١٨١٩) في قصر بورديو في تونس العاصمة، تكونت من ثلاث مواد أساسية، نصت المادة الأولى على حق السفن البريطانية وحلفائها بالوقوف في الموانئ التونسية في حال تعرضها لهجوم معادي أو حاجتها الى التزود بالمؤن والاحتياجات المهمة بإعتبار الولاية حليفة لبريطانيا، وفي المادة الثانية اتفق الطرفان على أن لا تبحر السفن الحربية للأمم المتحاربة من موانئ الولاية الا بعد مرور اربع وعشرين ساعة من رحيل جميع السفن التابعة للقوى الأخرى التي ربما تكون في حالة حرب معها، وأخيراً أكدت المادة الثالثة على اتفاق حمودة باشا مع بريطانيا بالحفاظ على حياد ولاية تونس ولا يسمح الباي للقوى المتحاربة بالاستيلاء على أي سفينة في موانئه سواء كانت تابعة لبريطانيا او لفرنسا<sup>(٤٤)</sup>.

يبدو ان بريطانيا كانت تعيد النظر بالمعاهدات عند حدوث أي تغيير مهم في تحالفاتها الاوربية، ولذلك أبرمت معاهدة جديدة مع ولاية تونس لتعيد ترتيب العلاقة بين الطرفين في ضوء المعطيات الجديدة والحرب الايبيرية ضد فرنسا، ومن الواضح بعد الاطلاع على المادة الثانية والثالثة ان الباي جاد بالحفاظ على حياد ولايته وإبعادها من الصراع القاري بين بريطانيا وفرنسا، فالمعاهدة الى حد كبير كانت متكافئة ولا نلاحظ فيها أي ضغوط بريطانية على الولاية، والدليل على ذلك لم تضمن بريطانيا حقوق كل من اسبانيا والبرتغال في المعاهدة بوصفها دول حليفة لها في حربها البرية ضد فرنسا وبالتالي تحرم الاعتداء عليها والتعرض لها، وانما اكتفت بضمان استمرار حياد الولاية والتعاون معها.

جدد الطرفان أيضاً تحالفهم عام ١٨١٣، وإستمرت العلاقات المتميزة بين الولاية وبريطانيا<sup>(٤٥)</sup>، وأثمرت هذه العلاقة الى توسط بريطانيا لدى الباي لعقد هدنة مع بعض حلفائها، حيث تم الاتفاق على هدنة لمدة ثلاث سنوات مع البرتغال عام ١٨١٣، واتفق الطرفان على تحديد مقدار الفدية لأسرى البرتغال في تونس<sup>(٤٦)</sup>.

وفي ٣١ آب ١٨١٤ أرسل الضابط في البحرية الملكية البريطانية الأدميرال وليام سمني سمث William Sidney Smith مذكرة الى فرنسا والدول الاوربية الأخرى التي كانت تستعد لحضور مؤتمر فيينا، نصت على ضرورة منع الاسترقاق والقرصنة في شمال أفريقيا، "حتى لو اضطرت الدول الأوربية الى استخدام القوة في تحقيق تلك الغاية النبيلة"، حسب تعبيره، ولقيت مذكرة سمث تأييداً واسعاً وأقرت فيما بعد من قبل الدول المجتمعة في مؤتمر فيينا في المدة (أيلول ١٨١٤-حزيران ١٨١٥)<sup>(٤٧)</sup>.

وفي ١٥ أيلول ١٨١٤ توفي حمودة باشا وخلفه في منصبه اخوه غير الشقيق عثمان باي، والذي أغتيل بعد أقل من ثلاثة أشهر فأصبح محمود باي (١٨١٤-١٨٢٤) ابن عم حمودة باشا حاكماً على ولاية تونس<sup>(٤٨)</sup>، وإعتقد أوغلاندر أن محمود باي يميل الى الفرنسيين مستنداً بإعتقاده الى عودة قنصلهم دوفوا الى الولاية بعد عودة آل بوربون الى حكم فرنسا عام ١٨١٤، وكان دوفوا قد غادر الولاية في وقت سابق منذ عام ١٨٠٩<sup>(٤٩)</sup>.

ومع إستئناف نشاط رياس البحر التونسيين في البحر المتوسط كثفت بريطانيا جهودها لحماية سفن الدول الأوربية المتحالفة معها خلال حقبة الحروب النابليونية، ووعد الباي بإحترام سفن الجزر الأيونية بإعتبارها منطقة يونانية تابعة لبريطانيا بموجب مقررات مؤتمر فينا، وبعد إنتهاء الحروب النابليونية أعرب البريطانيون عن قلقهم من أنشطة رياس البحر في تونس ضد السفن المسيحية، وفي هذا الصدد كتب القنصل البريطاني في تونس أوغلاندر في ٢٣ أيلول ١٨١٤ رسالة الى وزير الحرب والمستعمرات البريطاني هنري باثرست Henry Bathurst (١٧٦٢-١٨٣٤) قائلاً فيها: "الحرب الضارية التي شنتها سابقاً دول [ولايات] شمال أفريقيا ضد الدويلات الإيطالية والقوى المسيحية الصغيرة الأخرى، مرة أخرى منذ السلام العام [مؤتمر فينا] تم تجديدها بنشاط من قبل تلك الدول وبنجاح كبير" (٥٠).

وبعد انتهاء الحروب النابليونية تعاونت بريطانيا وفرنسا في تضيق الخناق على رياس البحر في ولاية تونس، وتحالفت الدولتان بعد حقبة طويلة من الصراعات والحروب ضد بعضهما البعض، وفرضت بريطانيا وحلفائها في مؤتمر فينا عام ١٨١٥ على الباي محمود وضع حد لعمليات التعرض للسفن المسيحية في البحر المتوسط تلك العمليات كانت توفر جزء مهم من مصاريف الباي (٥١)، وأصبح القضاء على عمليات الجهاد البحري أمراً ملحاً بالنسبة لبريطانيا التي لم تكن تخشى على مصالحها وإنما لتوفير الحماية للدول الصديقة لها، ويعد طرح موضوع استرقاق المسيحيين في مؤتمر فينا أصبح هناك إجماعاً أوروبياً على الحد من هذه العمليات التي تقوم بها تونس والولايات العثمانية الأخرى (٥٢).

أكدت الأرقام ارتفاع نسبة العمليات التي قام بها الاسطول التونسي في المدة (١٨٠٥-١٨١٥) من ٢٩ الى ٤١ مرة في العام، مما يبرر قلق بريطانيا وحلفاؤها من هذه العمليات، وإستمر البحارة التونسيين من جهتهم بأسر السفن الإيطالية، بالرغم من الموقف البريطاني، وشهد صيف ١٨١٥ انطلاق حملات بحرية تونسية متعددة بإتجاه السواحل الإيطالية، فلم يكتفِ البحارة في اعتراض السفن في عرض البحر بل وصلوا الى سواحل سردينيا و جلبوا معهم ١٦٠ أسيراً إيطالياً الى تونس، وأصبحت كل السفن فريسة لهم حتى تلك المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا (٥٣).

لم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي، وأرسلت في بداية نيسان ١٨١٦ قائد الاسطول البريطاني في البحر المتوسط الادميرال ادوارد بيلو اكسماوث Admiral Edward Pellew Exmouth (١٧٥٧-١٨٣٣)، على رأس اسطول بريطاني-هولندي الى شمال أفريقيا كمفوض من قبل الدول الأوربية المشاركة في مؤتمر فينا لوضع حد نهائي للتعرض للسفن المسيحية (٥٤)، ويعد أن شن الاسطول هجوماً على مدينة الجزائر وأجبر الداى على توقيع معاهدة مع بريطانيا اكمل اكسماوث طريقه الى تونس ووصل الى ميناء حلق الوادي يوم ١٢ نيسان (٥٥).

وبعد ضغوط كبيرة وقع محمود باي يوم ١٧ نيسان على المعاهدة ووقع من الجانب البريطاني اكسماوث واوغلاندر، والتي حررت ٥٢٤ أسير من صقليا و٢٥٧ أسير من سردينيا، ووعد الباي البريطانيين بعدم استرقاق المسيحيين في المستقبل ومعاملة من يقع منهم مستقبلاً في قبضة الباي كأسرى حرب لا كرقيق حسب ملحق المعاهدة، وتضمنت المعاهدة سبع مواد أكدت المادة الأولى على اعتبار سكان الجزر الأيونية، التي حصلت عليها بريطانيا حسب مقررات مؤتمر فينا، مواطنين بريطانيين يتمتعون بكامل حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، ونصت المادة الثانية على إحالة أي خلاف يحدث بين مواطن بريطاني من الجزر الايونية وأي مواطن تونسي الى جلالة ملك بريطانيا العظمى، وفرضت بريطانيا على الباي في المادة الثالثة من المعاهدة تحرير كل أسرى الجزر الأيونية وتسليم كل أموالهم وبضائعهم الى القنصل البريطاني العام، ونصت المادة الخامسة على تمتع هانوفر الألمانية بنفس الحقوق التي تتمتع الدول التابعة الى بريطانيا العظمى، ووعد الباي في المادة السادسة بالتعاون مع القنصل البريطاني في الولاية فيما يخدم مصالح الطرفين، ومنعت المادة السابعة من بيع أو مصادرة أي ممتلكات بريطانية في الموانئ التونسية (٥٦).

من خلال الاطلاع على المعاهدة أعلاه يتبين أن بريطانيا كانت حريصة على ضمان مصالحها في ولاية تونس أكثر من سعيها لمنع التعرض للسفن المسيحية للدول الاوربية الاخرى، وهي الغاية النبيلة التي تحدث عنها سدني سميث

عام ١٨١٤، وبذلك لم تكن محاربة القرصنة الا شعاراً إتخذته بريطانيا لغرض فرض هيمنتها في حوض البحر المتوسط وتحجيم القوى المحلية وإبعادها عن أداء أي دور فاعل في المنطقة من خلال منع مصدر مهم للموارد المالية للولاية وهو عمليات الجهاد البحري والاتاوات المدفوعة من قبل الدول الاوربية.

وفي ١٩ تشرين الأول ١٨١٧ أعلن باي تونس بياناً وقعه هو والقنصل البريطاني العام في تونس اوغلاندر، اكد فيه الباي التزامه بالاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا، وعدم السماح لبحارة السفن التونسية بالتوغل في المياه الإقليمية البريطانية أو أي منطقة تابعة لبريطانيا، وعدم التعرض للتجارة البريطانية بأي شكل من الأشكال، بإستثناء الحالات الضرورية كحاجة السفن التونسية الى المواد الضرورية او بسبب سوء الأحوال الجوية فيسمح لها بالدخول الى الموانئ التابعة لبريطانيا (٥٧). وفي عام ١٨١٩ وتنفيذاً لمقررات مؤتمر أكس لا شابل Congress of Aix-la-Chapelle أرغمت الدول الاوربية الباي على إيقاف تجارة الرقيق رغم الأضرار الاقتصادية التي ترتبت على ذلك بالنسبة للباي لكنه وافق مرغماً على تنفيذ مقررات المؤتمر الاوربي (٥٨).

إن قرار مؤتمر اكس لا شابل فيما يخص منع تجارة الرقيق في ولاية تونس بشكل خاص وفي شمال أفريقيا بشكل عام ينطوي على أبعاد مهمة، فقد كانت تجارة الرقيق تمثل مورداً مالياً مهماً بالنسبة لولاية شمال أفريقيا، وبالتالي كانت بريطانيا ومعها حلفاؤها الاوربيين حريصين على تجفيف منابع التمويل لحكام شمال أفريقيا، لخلق أزمات اقتصادية داخلية وفوضى سياسية تصب في مصلحة بريطانيا وقناصلها وتعيق تشكيل أي قوة برية أو بحرية لتلك الولايات في المستقبل يمكن ان تهدد مصالح بريطانيا، ولربط تلك الولايات أكثر فأكثر في الرأسمال الاجنبي والقروض تمهيداً للهيمنة عليها واحتلالها وهذا ما حدث فعلاً فيما بعد.

وبعد وفاة محمود باي خلفه الباي حسين بك (١٨٢٤-١٨٣٥) وعاد التنافس البريطاني-الفرنسي من أجل الحصول على الامتيازات في تونس الى الواجهة من جديد، واستطاعت بريطانيا في اطار ذلك التنافس الحصول على حق صيد المرجان في ساحل طبرقة وفي جميع السواحل التونسية (٥٩). وإضطر الباي حسين الى الإلتزام بالاتفاقيات السابقة فيما يتعلق بوقف أسر المسيحيين في ولايته، بسبب تفوق الأساطيل الاوربية وتطورها وإستخدامها للمدافع بعيدة المدى والمحركات البخارية السريعة، ولم تتعدى الهجمات التونسية على السفن المسيحية مرتان في العام وذلك يدل على تناقص واضح في عمليات الجهاد البحري، وأدرك الباي بعد انتصار الاوربيين في معركة نافارينو Navarino ، التي وقعت في ٢٥ تشرين الأول ١٨٢٧ بين اسطول الدولة العثمانية وبعض الولايات التابعة لها من جهة والاساطيل البريطانية والفرنسية والروسية من جهة أخرى، مدى تأخر سفنه الحربية عن مواكبة التطور الحاصل في أوروبا وتحطمت ثلاث من السفن التونسية في هذه المعركة الامر الذي أضعف القوة البحرية لولاية تونس، وفي عام ١٨٢٨ حدث خلاف بين ولاية تونس وسردينيا، أدى الى توتر العلاقات بين الطرفين وهددت سردينيا بقصف موانئ تونس، فتوسط القنصل البريطاني في تونس السير توماس ريد Sir Thomas Reade (١٨٢٤-١٨٤٩) في حل النزاع بين الطرفين وتم ابرام معاهدة بينهما وإقرار الصلح (٦٠).

ومن الواضح أن الدول الأوربية الصغرى التي كانت في الماضي فريسة سهلة لرياس البحر التونسيين والمغاربة بشكل عام بدأت تتحدى تونس مستخدمة القوة العسكرية للتهديد بقصف الموانئ التونسية، وذلك لسببين الأول تحالفها مع بريطانيا التي كانت عازمة على إضعاف ولايات شمال أفريقيا وفرض النفوذ الأوربي عليها، والثاني هو تراجع القوة البحرية للولاية منذ مؤتمر فينا وحملة اكسماوث.

فرضت فرنسا هي الاخرى على الباي معاهدة إضطر للتوقيع عليها بعد ان نجح الفرنسيون في احتلال الجزائر في تموز ١٨٣٠، وصادق حسين بك على المعاهدة في ٨ آب ١٨٣٠ (٦١) والتي تعهد فيها بالتخلي عن الجهاد البحري

وأخذ الاتوات وحماية السفن الاوربية في موانئ تونس، واضطر الباي حسين الى عدم التعاون مع المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، خوفاً من فرنسا التي تمركزت قواتها بالقرب منه في الجزائر (١٢).

### الاستنتاجات

في ختام البحث لابد من تدوين بعض الاستنتاجات:

١- كان مستوى العلاقات البريطانية مع ولاية تونس أواخر القرن الثامن عشر متدنياً مقارنة بعلاقة الولاية مع فرنسا، لكن اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ غير الاستراتيجية البريطانية تجاه تونس، وبدأت مساعي بريطانيا لتوطيد نفوذها في تلك الولاية على حساب فرنسا.

٢- كان للحرب القارية القائمة بين الامم المتحاربة في أوربا بعد اندلاع الثورة الفرنسية تأثيراً كبيراً على مجرى العلاقات البريطانية-التونسية، فكان انعكاس وتأثير تلك الحرب واضحاً في الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

٣- نجحت بريطانيا في سحب البساط من تحت أقدام الفرنسيين في تونس والحلول محلهم بعد ان كانت فرنسا هي الشريك التجاري الاول للولاية وصاحبة النفوذ السياسي الكبير على الباي، وتم طرد القنصل الفرنسي دفوا عام ١٨٠٩ وهذا يدل على نجاح مهم للدبلوماسية البريطانية مقابل نظيرتها الفرنسية.

٤- لم يكتفِ البريطانيون في الحلول محل الفرنسيين في تونس، بل وجهوا الباي ليكون معيناً لهم خلال الحملات العسكرية في شبه جزيرة ايبيريا ضد قوات نابليون، واعتمدت القوات البريطانية وحلفاؤها بشكل كبير على القمح والمواد الغذائية التونسية خلال تلك الحرب.

٥- ساهم التمركز البريطاني في جزيرة مالطا واحتلالها في ترجيح الكفة لصالحهم في ولاية تونس، فقد أدى قرب القاعدة البريطانية في مالطا دوراً كبيراً في احتواء الباي وإجباره على التحالف مع بريطانيا.

٦- استخدمت بريطانيا خلال الحروب النابليونية القوة الدبلوماسية ولم تستخدم القوة العسكرية المباشرة مع تونس بالرغم من مقدرتها على ذلك، وذلك لكونها كانت بحاجة الى كسب الباي وسحبه من دائرة النفوذ الفرنسي وليس العدا مع ولاسيما بعد احتلال فرنسا لمصر.

٧- من خلال البحث يتضح أن بريطانيا سعت لتكريس مصالحها في شمال أفريقيا في مختلف الظروف سواء في الحرب أم في السلم، فضلاً عن مساعيها الاخرى في اضعاف ولايات شمال افريقيا عن طريق تجريدتها من مصادر دخلها كتجارة الرقيق والجهاد البحري ونجحت في ذلك الى حد كبير مستندة على الشرعية التي منحها لها القوى الاوربية الكبرى في مؤتمر فيينا والمؤتمرات اللاحقة.

### الهوامش والمصادر

(1) Lewis Hertslet, A Complete collection of the treaties and conventions at present Subsisting Between Great Britian & Foreign Powers, Vol.1, London, 1820, p.157.

(2) Daniel Panzac, Barbary Corsairs The End of a Legand, 1800-1820, Brill Leiden, Boston, 2005, p.40.

(3) Amy Mckenna, The history of the northern Africa, Britannica Educational publishing in Association with Rosen Educational services, New York, 2010, p. 59.

(4) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs: The British-Barbary Relationship during the French Revolutionary and Napoleonic Wars, PhD Thesis, University of Oxford, 2016, p.66.

(٥) رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية في ابالة تونس في عهد حمودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤)، مجلة كلية التربية

الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٣٠ كانون الأول ٢٠١٦، ص ٩٤.

- (٦) آمال مسهل وفاطمة عبد اللاوي، حمودة باشا الحسيني ودوره في بعث الوطنية التونسية ١٧٨٢-١٨١٤، جامعة حمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٧، ص٥٣.
- (7) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.66.
- (8) Asma Moalla, The Regency of Tunis and the Ottoman Porte 1777-1814, Routledge Curzon, London, 2004, pp.58-62.
- (9) Les Archives Nationales de Tunisie Unité de Recherches, Op.Cit, p.28.
- (١٠) رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس ١٧٨٢-١٨١٤، أطروحة دكتوراه، الجامعة الامريكية في بيروت، ١٩٧١، ص ١٥٢.
- (11) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.65.
- (١٢) آمال مسهل وفاطمة عبد اللاوي، المصدر السابق، ص٥٣.
- (١٣) رشاد الإمام، المصدر السابق، ص ٣٠٧.
- (14) Joshua Meeks, France, Britian and the Struggle for the Revolutionary Western Mediterranean, Palgrave Macmillan Kirkland, U.S.A., 2017, p.85.
- (15) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.65.
- (16) Ibid, p.67.
- (17) Caitlin M Gale, Piracy and Trade: Barbary and the British Protectorate of Malta 1800-1813, U.S. National Archives and Records Administration, p.4.
- (١٨) رشاد الإمام، المصدر السابق، ص ٤٥٢ ؛
- Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.77.
- (١٩) رشاد الإمام، المصدر السابق، ص ٤٥٢.
- (20) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.77.
- (21) Queted in: Roger Knight, The Pursuit of Victory The Life and Achievement of Horatio Nelson, Penguin Books, London, 2006, p.230.
- (22) Queted in: Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.96.
- (23) Ibid, pp.90-96.
- (24) Andre Raymond, British Policy towards Tunis (1830-1881), PhD Thesis, St. Anthony College, University of Oxford, 1953, p.32;
- لقاء جمعة عبد الحسن الطائي، العلاقات العثمانية-الروسية ١٧٦٧-١٩٢٣، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد الثاني ٢٠١٧، ص٢٨٦.
- (25) Amy Mckenna , Op.Cit, p. 57.
- (26) Caitlin M Gale, Piracy and Trade, p.2; Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, pp.131-136.
- (٢٧) رشاد الامام، المصدر السابق، ص٩٦ ؛
- Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.p.109-111.
- (28) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.123.
- (29) Ibid, p.p.131-136.
- (30) Caitlin M Gale, The Friend of My Friend: Britian's Relationship with Iberia & Barbary, Faculty of History, University of Oxford, p.6.
- (٣١) مقتبس في: رشاد الإمام، المصدر السابق، ص ١٥٨.
- (32) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.152.
- (33) Caitlin M Gale, The Friend of My Friend, p.7.
- (34) Daniel Panzac, Barbary Corsairs The End of Legend 1800-1820, Boston, 2005, p.180;
- عبد العزيز سليمان نوار ومحمد محمود جمال الدين، التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٠١.
- (٣٥) رشاد الإمام، المصدر السابق، ص ٣١١.
- (36) Caitlin M Gale, Piracy and Trade, p.6.

- (37) Evander Luther, Anglo-Turkish War (1807-1809), Acu Publishing, 2011, p.15.
- (38) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.158.
- (39) Ibid, pp.168-176-177
- (40) Caitlin M Gale, Piracy and Trade, p.8.
- (41) Asma Moalla, Op.Cit, p.64.
- (42) Queted in: Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.191.
- (43) Caitlin M Gale, The Friend of My Friend, p.8.
- (44) Lewis Hertslet, Op.Cit, p.173.
- (٤٥) آمال مسهل وفاطمة عبد اللاوي، المصدر السابق، ص٥٣؛ رشاد الإمام، المصدر السابق، ص ٤٤٦.
- (46) Asma Moalla, Op.Cit, p.64.
- (47) Queted in: Yuito Ishikawa, Maritime Governance: How State Capacity Impacts Piracy and Sea Lane Security, BA Thesis, The College of William and Mary, 2018, p.69.
- (٤٨) رشاد الامام، المصدر السابق، ص٩٥.
- (49) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, p.221.
- (50) Queted in: Ibid, p.220.
- (٥١) أحمد بن أبي الضياف، أتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٩٩، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص ١١٤.
- (٥٢) يحيى ابو زكريا، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار ناشري، الكويت، ٢٠٠٣، ص١٥.
- (53) Caitlin M Gale, Beyond Corsairs, pp.227-228.
- (54) Phillip C. Naylor , North Africa A History from Antiquity to the Present , University of Texas press , Austin , 2009 , p.141.
- (55) Andre Raymond, British Policy towards Tunis (1830-1881), PhD Thesis, St. Anthony College, University of Oxford, 1953, p.34;
- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، الطبعة السادسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٦١.
- (56) Lewis Hertslet, Op.Cit, p.174.
- (57) Ibid, p.177.
- (58) Yuito Ishikawa, Op.Cit, p.70.
- (٥٩) محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا-تونس-الجزائر-موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٣٤.
- (٦٠) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ١٦١.
- (61) Phillip C. Naylor , Op.Cit , p.158.
- (٦٢) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ١٦٢.